

وثائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي Documents of Democratic Transition in the Arab World

يرصد هذا الباب أبرز الوثائق السياسية ذات الصلة بالتحول الديمقراطي في الوطن العربي. وننشر، في هذا العدد، عددًا من الوثائق من السودان وتونس والعراق ومصر. ونقف عند نشر الوثائق الخاصة بشهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2022.

كلمات مفتاحية: السودان، تونس، العراق، مصر.



Keywords: Sudan, Tunisia, Iraq, Egypt.

الوثيقة (1)

اتحاد الشغل ينتقد قانون المالية ويستنكر "التعقيم" على المفاوضات مع صندوق النقد

تونس، في 4 جانفي 2022

بيان الهيئة الإدارية الوطنية

نحن أعضاء الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد العام التونسي للشغل المجتمعين اليوم 4 جانفي 2022 برئاسة الأمين العام الأخ نورالدين الطبوبي، وبعد تدارسنا للوضع العام ومتابعتنا للمستجدات، فإننا:

1. نوّكد على الدور الوطني الذي يجب أن يواصل الاتحاد العام التونسي للشغل الاضطلاع به في هذا الظرف الدقيق والمنعطف الخطير اللذين تمرّ بهما بلادنا ونعبّر عن استعدادنا إلى إنجاح أي مبادرة تضعها منظمتنا وتجمّع حولها أطيافاً وطنية من المجتمع المدني والسياسيين من شأنها إنقاذ تونس وشعبها.

2. نعبّر عن تجنّدها الدائم للذود على منظمتنا والتصدي لكل حملات التشويه وافتعال القضايا التي تستهدف الاتحاد والنقابات والنقابيين. كما نوّكد نضالنا المستميت لتعزيز استقلالية الموقف والقرار النقابيين بعيداً عن كلّ اصطفاة ودون تأثّر بالهرولة والضغوطات والدسائس.

3. نعتبر تحديد آجال الانتخابات، على ما عليها من تحفّظات، خطوة أساسية تُنهي الوضع الاستثنائي ولكّنها لا تقطع مع التفرد والإقصاء وسياسة المرور بقوة دون اعتبار مكّونات المجتمع التونسي ومكتسباته، ونرى أن الاستشارة الإلكترونية لا يمكن أن تحلّ محلّ الحوار الحقيقي لكونها لا تمثّل أوسع شرائح المجتمع وقواه الوطنية فضلاً عن غموض آلياتها وغياب سبل رقابتها ومخاطر التدخّل في مسارها والتأثير في نتائجها واكتفائها باستجواب محدود المجالات قابل لكلّ الاحتمالات قد لا يختلف كثيراً عن نتائج سبر الآراء ونعبّر عن توجّسنا من أنّ آلية الاستشارة الإلكترونية قد تكون أداة لفرض أمر واقع والوصول إلى هدف محدّد سلفاً، علاوة على أنّها إقصاء متعمد للأحزاب والمنظّمات التي لم تتورّط في الإضرار بمصالح البلاد، كما أنّها سعي مُلتبس قد يُفضي إلى احتكار السلطة وإلغاء المعارضة وكلّ سلطة تعديل أخرى.

4. نشدّد على ضرورة احترام الحقوق والحريات وإعلاء شأن القانون والحرص على ضمان استقلالية القضاء ووقف هرسلة القضاة وندعو إلى إصلاح عاجل للمرفق القضائي حتّى يؤدّي دوره في إحلال العدل وإنفاذ القانون وضمان المحاكمات العادلة، ونوّكد على أنّ زمن الإفلات من العقاب قد ولى وأن لا أحد فوق المساءلة والمحاسبة مهما كان موقعه وانتمائه وأنّ الوقت قد حان لفتح ملفّات التسفير والاعتقالات السياسية ونهب المال العام وغيرها.

5. ندين ما يتعرّض إليه المهاجرون التونسيون غير النظاميين من معاملات سيئة في محتشدات لا إنسانية ومن ترحيل قسري لا يحترم القوانين الدولية وكرامة الإنسان ويضع بلادنا في موضع المستهين بحقوق رعاياها والخاضع لإملاءات وشروط وإبتزاز الدول الأوروبية ونطالب الحكومة بمراجعة سياستها حول الترحيل حتّى لا تتحوّل تونس إلى شرطي لحماية حدود شمال المتوسط ومنصّة لاستقبال الهجرة غير النظامية ونحدّر من مخاطر ردود أفعال المرحّلين الذين سيجدون أنفسهم من جديد في مواجهة مصير البطالة والتهميش والانحراف بعد أن كان يمكن الضغط على الدول الأوروبية لإيجاد حلول لتسوية وضعياتهم في بلاد المهجر.

6. نستنكر ما يكتنف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي من غموض وسرية وتعقيم وغياب لأيّ صيغة تشاركية داخلية وندعو إلى الشفافية وحقّ النفاذ إلى المعلومة وإشراك المنظّمات الوطنية وسائر مكّونات المجتمع المدني في تسطير مسار هذه المفاوضات بما يضمن وضوحها ونديتها وحفاظها على مصلحة الشعب والوطن والإسراع بتدقيق لتجربة المفاوضات السابقة قبل الخوض في جولة جديدة ونعلن رفضنا لأيّ مفاوضة لم نسهم في إعداد أهدافها وبرامجها ووسائلها ومآلاتها.

7. نثمن الاتفاق الحاصل في الزيادة في أجور عاملات وعمّال القطاع الخاص ونعترفه، على تواضعه، ثمرة جهود وصبر استطعنا من خلاله تجاوز كلّ العراقيل التي أريد لها أن تحول دون التوصل إلى توقيعه. وندعو هياكلنا إلى التجنّد من أجل متابعة احترامه والإسراع بإصدار الملاحق التعديلية الخاصة به ومواصلة التفاوض فيما بقي عالماً منه سواء ما تعلّق بمراجعة الاتفاقيات المشتركة أو بإحداث أخرى أو فيما يخصّ مراجعة قيمة الدرجة وذلك في أقرب الآجال حتّى تتمّ تنقية المناخ الاجتماعي وينكبّ العمّال على العمل بمزيد العطاء والبذل.
8. نستنكر الأسلوب الانفرادي والارتجالي الذي تمّت به صياغة واعتماد قانون الميزانية العمومية لسنة 2022 ونعتبرها ميزانية قاصرة على تلبية المطالب الاجتماعية الملحة والاستحقاقات الاقتصادية الضرورية فضلاً عن طابعها التلفيقي ومواصلتها، في أغلب فصولها، نفس الإجراءات الإدارية الفاشلة المعتمدة منذ عقود في غياب التشاور والاستماع إلى الرأي الآخر. كما ندعو إلى اتخاذ تدابير خاصة لتجاوز النقائص وتجنّب الاستتباع السلبية لهذا القانون.
9. نطالب بسحب المنشور عدد 20 الذي يتعارض مع الدستور والاتفاقيات الدولية وتشريعات الشغل في تونس ومكتسباته التي راكمها عبر عقود كما يستهدف المفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي الطوعي والحرّ ويهدّد الاستقرار الاجتماعي ويفتح الباب على الفوضى والتوتر والصراعات القصوى. وندعو الحكومة إلى التفاعل الإيجابي مع مراسلة المكتب التنفيذي الموجهة إليها في الغرض، في صورة تجاهل مطلب الاتحاد فإننا نعلن تجنّداً لإسقاطه بكلّ الطرق المشروعة.
10. نجدّد مطالبة الحكومة بتنفيذ التعهّدات والالتزامات ومنها مراجعة الأجر الأدنى وتطبيق الاتفاقيات القطاعية المبرمة خاصّة تلك التي تضمّنوا اتفاق 6 فيفري 2021 وفتح المفاوضات حول الزيادة في أجور أعوان الوظيفة العمومية والقطاع العام ونشر الأوامر المتعلقة بها وإنهاء كلّ أشكال العمل الهشّ كالحضائر والاعتمادات المفوّضة وصيغ التعاقد في عدد من القطاعات وندعوها إلى استئناف الحوار الاجتماعي وفتح مفاوضات في أجور أعوان الوظيفة العمومية والقطاع العام والشروع في معالجة الملفّات الأساسية بصفة تشاركية وإنقاذ المؤسسات العمومية بالإصلاح لا بالتفويت.
11. ندين سياسة التنكيل بقوت التونسيات والتونسيين عبر الاحتكار والمضاربة والتحيّل وإشعال لهيب الأسعار وإفراغ الأسواق من بعض السلع والمواد الأساسية ونحمل الحكومة المسؤولية في عدم اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف التهايب الأسعار ومنع الاحتكار وإنقاذ المقدرة الشرائية للتونسيات والتونسيين.
12. نجدّد إدانتنا سياسة المماطلة والتجاهل والعجز المعتمدة في علاقة بموضوع النفايات سواء منها المتعلقة بمصبّات النفايات وفي مقدّمها مصبّ عقارب أو بالنفايات الإيطالية وجربة وما شاب هذا الملف من تلاعب وتواطؤ ينسجمان مع سياسة القتل البيئي البطيء التي تمارس على المواطنين والمواطنات في العديد من الجهات منذ عقود ونحمل السلطة مسؤوليتها في توتّر الوضع في بعض الجهات بسبب تهديد صحّة السكان نتيجة تخبّط السياسة العامة في مجال البيئة وحماية المحيط وغياب تصوّرات واستراتيجيات وطنية بديلة، في مجال البيئة ومعالجة النفايات.
13. ندين ما يتعرّض إليه الشعب الفلسطيني على يدي العدو الصهيوني من تقتيل واغتيالات واعتقالات وتركيز للمستوطنات وتنكيل بالأحرى عبر التعذيب والحرمان من الزيارة والعزل الانفرادي والتمديد في الاعتقالات الإدارية للأحرى المضربين عن الطعام. كما نعبّر عن إدانتنا الشديدة للهرولة غير المسبوقة لعدد من الدول والشخصيات العربية للتطبيع مع العدو الصهيوني وسعيها للضغط على دول أخرى لجبرها إلى مستنقع التطبيع، ونجدّد مطالبتنا سنّ قانون يجرّم التطبيع في تونس.

الأمين العام

نورالدين الطوبوي

جهة الإصدار: الاتحاد العام التونسي للشغل.

المصدر: الصفحة الرسمية للاتحاد العام التونسي للشغل على فيسبوك، 2022/1/4، شوهد في 2022/3/7، في: <https://bit.ly/3tiZdyP>

الوثيقة (2)

المجلس الأعلى للقضاء التونسي يحدد رفضه مراجعة المنظومة القضائية عبر المراسيم

تونس في 05 جانفي 2022

الجمهورية التونسية



المجلس الأعلى للقضاء

بلاغ

إنّ المجلس الأعلى للقضاء المجتمع بجلسته العامة بتاريخ 5 جانفي 2022 وبعد تداوله في الوضع القضائي العام:

أولاً: يرفض مراجعة وإصلاح المنظومة القضائية بواسطة المراسيم في إطار التدابير الاستثنائية المتعلقة حصراً بمجابهة خطر داهم،

ثانياً: ينبّه إلى خطورة تواصل عمليات التشويه والضغط التي تطال القضاة، ويحذّر من تبعات زعزعة الثقة في القضاء وفي عموم القضاة،

ثالثاً: يدعو القضاة إلى مواصلة التمسك باستقلاليتهم وتحمل مسؤولياتهم في محاربة الفساد والإرهاب والبتّ في النزاعات في آجال معقولة،

رابعاً: يؤكّد أنّ جميع قراراته وأعماله تمّ اتخاذها وتنفيذها طبق أحكام الدستور والقانون الأساسي المتعلّق بالمجلس بما في ذلك ممارسته السلطة الترتيبية في مجال اختصاصه.

عن الجلسة العامة



جهة الإصدار: المجلس الأعلى للقضاء في تونس.

المصدر: الصفحة الرسمية للمجلس الأعلى للقضاء على فيسبوك، 2022/1/5، شوهدي في 2022/3/7، في: <https://bit.ly/3Nwrgmj>

الوثيقة (3)

بيان المكتب التنفيذي لحركة النهضة تدعو فيه التونسيين والتونسيات إلى مقاطعة الاستشارة الإلكترونية

بيان المكتب التنفيذي لحركة النهضة

بسم الله الرحمن الرحيم

على إثر اجتماع المكتب التنفيذي لحركة النهضة يوم الخميس 06 جانفي 2022، وبعد تداولها في المستجندات الوطنية والوضع الخطير الذي وصلت إليه البلاد، يهيم حركة النهضة في هذا السياق أن:

1. تطالب بالإطلاق الفوري لسراح المختطفين الأستاذ نور الدين البحيري والسيد فتحي البلدي، والمحتجزين قسرياً خارج إطار القانون، وفي غياب أي إذن قضائي، خلافاً لما أعلنه المكلف بتسيير وزارة الداخلية، الذي استنكرت الجهات القضائية المختصة ما ورد في تصريحاته حول القضية وبينت حدود صلاحياته في استعمال الضابطة العدلية وخطورة تجاوزه بترتيب الآثار القانونية بعد تعهد القضاء بالمسألة.

وتؤكد أنها ستقوم بتتبع كل من سيثبت تورطه في هذه الجرائم الشنيعة ضد الإنسانية التي لا تسقط بالزمن.

2. تستنكر بشدة تواصل حملات الهرسلة والتشويه ومحاولات تطويع السلطة القضائية عبر ضرب الثقة بهذا المرفق الأساسي للدولة، وترفض بقوة دعوات حل المجلس الأعلى للقضاء واستغلال الحالة الاستثنائية للسيطرة على السلطة القضائية بالمراسيم الرئاسية، بدعوى إصلاح القضاء، وبخلفية تركيز حكم استبدادي مطلق.

3. تدعو التونسيين والتونسيات إلى مقاطعة الاستشارة الإلكترونية، وتعتبرها مواصلة للانحراف بالسلطة وتركيزاً للحكم الفردي الاستبدادي وضرباً لآليات العمل الديمقراطي، في إطار مشروع أشمل لتفكيك مؤسسات الدولة، وفي إرادة واضحة لقطع الطريق أمام أي فرصة لإدارة الأزمة عبر الحوار والتفاوض كآلية ناجعة في تحقيق الاستقرار السياسي المنشود والتوافق حول الإصلاحات والبدائل الضرورية.

4. تعرب عن انشغالها العميق للتداعيات السلبية الخطيرة لقانون المالية لسنة 2022 على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعدم مراعاته للمقدرة الشرائية المتدهورة للمواطن وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، خاصة في غياب أي حوار تشاركي حول هذا القانون مع الفاعلين الاقتصاديين والمنظمات الوطنية والأحزاب السياسية، وتغييب مصادقة البرلمان، بما ينزع عنه أي صبغة شرعية قانونية أو سياسية.

5. تنبه إلى خطورة ما ورد في قانون المالية لسنة 2022 من إخلالات في عدة مستويات، منها تقليص عجز الميزانية الذي غابت عنه الإجراءات الضرورية الناجمة لدعم محركات النمو كالتصدير والاستثمار، وعلى مستوى تعبئة موارد الميزانية التي كرسست خيارات الترفيع من الضغط الجبائي بعيداً عن أي إصلاح جبائي، وهو ما سينعكس سلباً على جاذبية الاستثمار في بلادنا داخلياً وخارجياً، إضافة إلى غياب إجراءات الإنعاش الاقتصادي لدعم المؤسسات والتناقض الصريح بين هذا القانون للمالية والوثيقة المسربة المعدة للتفاوض مع صندوق النقد الدولي، بما يعقّد المفاوضات مع الجهات المانحة ويدفع بالبلاد نحو المجهول.

6. تدعو الحركة مناضليها وكل القوى الوطنية السياسية والاجتماعية للمشاركة بقوة في التظاهرات المزمع تنظيمها يوم 14 كانون الثاني/يناير 2022 رفضاً للتمشيات الانقلابية والانتهاكات الجسيمة للحريات والديمقراطية وإحياء لروح ثورة الحرية والكرامة ووفاء لأرواح الشهداء.

7. تستنكر سوء توظيف بعض المنابر الإعلامية لبلاغ النيابة العمومية حول المخالفات الانتخابية لسنة 2019، لمزيد ترذيل القيادات السياسية المرشحة للانتخابات المذكورة والإساءة إليها، وخاصة رئيس البرلمان راشد الغنوشي، الذي تم تجاهل صفته وحصانته، خلافاً للرئيس قيس سعيد الذي أسقط اسمه من القائمة اعتباراً لحصانته التي ألغاه بنفسه بتعليق العمل بالدستور طبق الأمر الرئاسي عدد 117.

رئيس حركة النهضة

الأستاذ راشد الغنوشي

جهة الإصدار: حركة النهضة.

المصدر: الصفحة الرسمية لراشد الغنوشي على فيسبوك، 2022/1/7، شوهد في 2022/3/7، في: <https://bit.ly/3xnWx57>

الوثيقة (4)

جمعية القضاة التونسيين تحذر من حلّ المجلس الأعلى للقضاء

Association des Magistrats
Tunisiens
Palais de Justice
Tunis



جمعية القضاة التونسيين
قصر العدالة
تونس

تونس في: 12 جانفي 2022

بيان

إن المكتب التنفيذي لجمعية القضاة التونسيين وبعد اطلاعه على الدعوات المريبة لحل المجلس الأعلى للقضاء والاعتصام في مقره لفرض حله بالقوة وما رافق هذه الدعوات من حملات ممنهجة للتشهير بالقضاء والقضاة عبر وسائل الإعلام وبالصفحات المشبوهة على مواقع التواصل الاجتماعي،

وإذ يذكّر بموقفه الثابت المتمسك باستقلال السلطة القضائية بأصنافها العدلي والإداري والمالي وبهاكلها من هيئات حكمية ونيابة عمومية طبق الضمانات والمكتسبات الدستورية الواردة بالباب الخامس من الدستور وبالمكسب الديمقراطي للمجلس الأعلى للقضاء كمؤسسة مستقلة لنظام الفصل بين السلطات والتوازن بينها يضمن حسن سير القضاء واستقلاله ويسهر على حماية الهيئات القضائية من الوقوع تحت أي ضغوطات أو تدخل في المسارات المهنية للقضاة بما يضعف ويقوّض دورهم في حماية الحقوق والحريات ودولة القانون بالنزاهة والاستقلالية المستوجبة،

فإنه:

أولاً: ينبه من خطورة خطاب التجبيش ضد القضاء والقضاة والدعوات لحل المجلس الأعلى للقضاء واقتحام مقره والاعتصام به بما من شأنه أن يهدد السلامة الجسدية والمنعوية للقضاة ويؤذن بالدخول في مرحلة العنف المادي الذي من الممكن أن يطال القضاء والمحاكم والهيئات المشرفة على القضاء ويؤدي بالبلاد إلى متزلقات وعواقب خطيرة.

ثانياً: يحذّر من المساس بضمانات وآليات استقلالية القضاء ومن التراجع على تصور السلطة القضائية المستقلة المحققة للتوازن بين السلطات والضمانة لإقامة العدل وسيادة القانون

ونفاذه إلى تصور القضاء الوظيفية والجهاز التابع للسلطة التنفيذية والخاضع لها الذي لم يؤسس قبل الثورة وطيلة ستين سنة لدولة القانون وللقضاء الحامي للحقوق والحريات.

ثالثاً: يدعو السلطة التنفيذية إلى ضمان أمن القضاء والمؤسسات القضائية وتوفير الحماية اللازمة لهم ويعتبر ذلك من أؤكد مسؤولياتها كما يهيب بكافة المشرفين على المحاكم لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية مقراتها والتصدي للتجاوزات التي يمكن أن تهدد أمنها.

رابعاً: يجدد دعوته لكافة القضاة في هذا الطرف الدقيق وبالخصوص المباشرين منهم للاستحقاقات الوطنية لمحاربة الفساد والإرهاب وقضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وقضايا شهداء الثورة وجرحاها سواء في الأقطاب القضائية المتخصصة أو في دوائر العدالة الانتقالية للقيام بمسؤولياتهم بكامل الاستقلالية والحيادية والنزاهة والنجاعة وضمن إجراءات سليمة وفي آجال كفيلة بتحقيق نتائج جديّة وناجزة في هذه الاستحقاقات الكبرى مع ضمان شروط المحاكمات العادلة وإنفاذ القانون على الكافة.

خامساً: يدعو المجلس الأعلى للقضاء بصفته الضامن لاستقلال القضاء وحسن سيره إلى مزيد دعم الكفاءات في المسؤوليات القضائية وفي الأقطاب المتخصصة وإعطائها الأولوية بإسنادها بالعدد الكافي من القضاة ذوي أعلى درجات النزاهة والكفاءة المهنية وفق مقاربة متكاملة تضمن حسن إدارة الملفات القضائية ونجاعة الفصل فيها كما يدعوه إلى التنسيق مع الجهات التنفيذية لتذليل كل الصعوبات في أعمال الأفضية المتخصصة.

عن المكتب التنفيذي

رئيس الجمعية



جمعية القضاة التونسيين - قصر العدالة - باب بنات تونس Association des Magistrats tunisiens Palais de Justice -- Bab Benat Tunis

هاتف / فاكس : 71.567.407 + 71.260.120 Tel/ Fax E-mail contact@amt.org.tn Site web : www.amt.org.tn

جهة الإصدار: جمعية القضاة التونسيين.

المصدر: الصفحة الرسمية لجمعية القضاة التونسيين على فيسبوك، 2022/1/12، شوهد في 2022/3/7، في: <https://bit.ly/3GWQyHO>

الوثيقة (5)

بيان منظمة "هيومن رايتس ووتش" بشأن القمع المنهجي في مصر

قالت "هيومن رايتس ووتش" اليوم في تقريرها العالمي 2022 إن محاولات مصر السطحية لخلق انطباع التقدم في حقوق الإنسان لم تخفِ القمع الحكومي الوحشي لجميع أنواع المعارضة عام 2021.

رغم إنهاء حالة الطوارئ في البلاد في تشرين الأول/ أكتوبر، ألحقت الحكومة أحكام مرسوم الطوارئ بقوانين أخرى، وواصلت محاكم "أمن الدولة طوارئ" مقاضاة نشطاء حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين السلميين. في كانون الثاني/ يناير 2021، أضفت اللوائح التنفيذية لقانون الجمعيات الطابع الرسمي على قيود واسعة وتعسفية على منظمات المجتمع المدني المستقلة، مما يفرض على المنظمات التسجيل بحلول 11 كانون الثاني/ يناير 2022، أو المخاطرة بحلّها. استخدمت السلطات قوانين الآداب والفجور التمييزية لتوقيف واحتجاز النساء المؤثرات على وسائل التواصل الاجتماعي بتّهم "الإخلال بقيم الأسرة" الجائرة.

قال جو ستورك، نائب مدير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "استمرت حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي عام 2021 بالسير في الطريق المعتاد للقمع الذي لا يعرف الهوادة".

في "التقرير العالمي 2022" الصادر في 752 صفحة، بنسخته الـ 32، تراجع هيومن رايتس ووتش ممارسات حقوق الإنسان في نحو 100 بلد. يتحدّى المدير التنفيذي كينيث روث الفكرة السائدة أن السلطوية أخذت في النمو. في بلد تلو الآخر، خرجت أعداد كبيرة من الناس إلى الشوارع، حتى حين واجهت خطر الاعتقال أو التعرض لإطلاق النار، ما يظهر أن الديمقراطية ما زالت تجذب الناس بقوة. من ناحية أخرى، يجد القادة السلطويون صعوبة أكبر في التلاعب بالانتخابات لصالحهم. مع ذلك، يقول روث، على القادة الديمقراطيّين تحسين أدائهم في مواجهة التحديات الوطنية والعالمية وضمان أن تؤتي الديمقراطية ثمارها الموعودة.

تصرفت قوات الأمن المصرية بحصانة من العقاب، وارتكبت بشكل روتيني الاعتقالات التعسفية، والإخفاء القسري، والتعذيب ضد النشطاء السياسيين أو المشتبه بهم وكذلك المواطنين العاديين. وثّق تقرير لهيومن رايتس ووتش في أيلول/ سبتمبر أكثر من عشر عمليات قتل خارج القضاء لـ "إرهابيين" مزعومين على أيدي قوات "الأمن الوطني" فيما يُعرف بـ "تبادل إطلاق النار"، رغم الأدلة على أن القتلى لم يشكلوا أي خطر على قوات الأمن أو أي شخص آخر، وفي كثير من الحالات كانوا محتجزين.

وسّعت السلطات القمع ليشمل المدافعين عن الحقوق خارج البلاد بالقبض على أفراد أسرهم في مصر وأحياناً "بإخفائهم"، مما يشمل عائلة الحقوقي المقيم في الولايات المتحدة محمد سلطان.

فرض الجيش قيوداً مشددة على حرية التنقل في شمال سيناء، وهدم مئات المنازل وجرف معظم الأراضي الزراعية في المحافظة حيث يقاتل الجيش جماعة "ولاية سيناء" المسلحة. وقعت العديد من عمليات الهدم في غياب الضرورة العسكرية "المطلقة" والتي قد تشكل جرائم حرب. قبضت السلطات على رجل الأعمال صفوان ثابت، في كانون الأول/ ديسمبر 2020، ونجّله سيف ثابت، في شباط/ فبراير 2021، وحبستهما احتياطياً في ظروف ترقى إلى التعذيب بعد أن رفضا، بحسب تقارير، طلبات مسؤولي الأمن بالتخلي عن أصول شركتهما للدولة.

في أيلول/ سبتمبر، قدم الرئيس عبد الفتاح السيسي "الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان"، التي انتقدتها المنظمات الحقوقية المصرية بشدة لعدم معالجتها أزمة حقوق الإنسان المتشعبة في البلاد.

في بيان مشترك في الدورة 46 لـ "مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة" في آذار/ مارس، قالت 32 دولة إنها تشعر "بقلق عميق إزاء مسار حقوق الإنسان في مصر"، وسلّطت الضوء على "القيود المفروضة... على حرية التعبير والحق في التجمع السلمي، والتضييق على المجتمع المدني والمعارضة السياسية، وتوظيف قانون الإرهاب ضد المعارضين السلميين".

جهة الإصدار: هيومن رايتس ووتش.

المصدر: هيومن رايتس ووتش، 2022/1/13، شوهدي في 2022/3/7، في: <https://bit.ly/3Q4AYOw>

الوثيقة (6)

تنسيقية الأحزاب الاجتماعية والديمقراطية (أحزاب التيار الديمقراطي والجمهورى والتكتل) تندد بـ "القمع الممنهج" للمتظاهرين بتونس

بيان

تونس في 14 جانفي 2022

على إثر الاعتداءات الوحشية والهمجية التي طالت المتظاهرين من تنسيقية الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية وعمليات الاختطاف العشوائي التي طالت عددا من مناضليها والاستهداف الممنهج بالعنف لقياداتها ونوابها، تعلن أحزاب التكتل من أجل العمل والحريات والجمهورى والتيار الديمقراطي للرأي العام :

- تنديدها بهذا القمع الممنهج وبتطويع وزارة الداخلية لخدمة سلطة الانقلاب.
- تحميلها المسؤولية لرأس سلطة الانقلاب قيس سعيد ووزير داخلته توفيق شرف الدين.
- مطالبتها بإطلاق سراح المختطفين فورا وبتفتح تحقيق في ظروف اختطافهم.
- عزمها تقديم شكاية إلى النيابة العمومية من أجل الاعتداء بالعنف الشديد على المواطنين والمواطنات واختطافهم دون وجه حق في حق وزير داخلية الانقلاب توفيق شرف الدين.



جهة الإصدار: تنسيقية الأحزاب الاجتماعية والديمقراطية.

المصدر: الصفحة الرسمية للتيار الديمقراطي على فيسبوك، 2022/1/14، شوهد في 2022/3/7، في: <https://bit.ly/3zmguuP>

الوثيقة (7)

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين تندد بقمع مظاهرات الذكرى الـ 11 للثورة التونسية

تونس في 15 [كانون الثاني/ يناير] جانفي 2022

القمع البوليسي يعوض الآليات الديمقراطية في عيد الثورة التونسية

خرج أمس الجمعة 14 جانفي 2022 المئات من التونسيات والتونسنيين وبدعوة من عدد من التنظيمات السياسية والمدنية والشبابية إلى عدد من شوارع العاصمة لإحياء ذكرى الثورة احتفالاً واحتجاجاً مثلما حصل طوال السنوات الماضية اعتزازاً بنجاح ثورتهم في إسقاط الدكتاتورية، ومطالبة باستكمال أهداف الثورة والمتمثلة خاصة في الحرية والكرامة الوطنية وفي الشغل من أجل جمهورية ديمقراطية عادلة ومواطنة، غير أنهم اصطدموا بتسييج بوليسي كامل لأغلب الأنهج والشوارع وخاصة القريبة من شارع الحبيب بورقيبة بمئات من الأعوان من مختلف التشكيلات الأمنية مدججين بعتاد هائل كان جاهزاً مسبقاً للقمع والفتك بالمتظاهرين العزل.

نصبت وزارة الداخلية الحواجز والدوريات في أغلب شوارع العاصمة مانعة المتظاهرين من الوصول إلى شارع الثورة مستعملة في ذلك شتى أشكال السب والشتم والإذلال النفسي وصولاً إلى استعمال خراطيم المياه والقنابل المسيلة للدموع والرصاص الصوتي لمنع تقدم المتظاهرين، واستعمال الدراجات لصدم المواطنين والاعتداء الهمجي بالضرب والاعتقالات التعسفية وصولاً إلى تعرض عديد المظاهرات إلى التحرش من قبل أعوان الأمن، مذكرة بهتافت الحكومات المتعاقبة في مناسبات مشابهة في استعمال الجهاز الأمني للتنكيل بالمتظاهرين والمحتجين وقهرهم وصولاً حدّ سحل البعض وتعريضهم وتعذيبهم ومما انجرت عنه حالات قتل.

إن ما حدث أمس في ذكرى عزيزة على التونسيات والتونسنيين عزز في الأذهان تواصل الإمعان في اللجوء إلى الخيارات القمعية في إدارة الشأن العام لسلطة تقاعست في مواجهة الفساد والإرهاب والفقر والتهميش، وكرست سياسة الإفلات من العقاب وعدم المساواة وقفزت على مسار العدالة الانتقالية، وعجزت عن استبدال السياسات التنموية الفاشلة بسياسات أكثر نجاعة وعدلاً والتي ما فتئت قوى مدنية واجتماعية وحركات شبابية تناضل من أجل تحقيقها، وفشلت في خلق آليات ناجعة وناجزة للتوزيع العادل للثروة واحترام كرامة المواطنين، وانخرطت في صراعات سياسية وذاتية لا يمكن أن تساعد تونس على تصفية تركة الماضي القريب والبعيد ولا في رسم اتجاهات التقدم ببلادنا على درب تحقيق شعارات الثورة.

إن المنظمات الموقعة:

- تعبر عن سخطها من نهج القمع البوليسي الذي استهدف المتظاهرين أمس الجمعة بما يشكل وصمة عار في ذكرى الثورة ويؤثر لسعي السلطة للتحكم في تونس بآليات غير ديمقراطية ومدنية لن يؤدي إلا إلى تغذية الغضب تجاه المؤسسة الأمنية وإلى تعميق الأزمة بين المواطنين والدولة، وتحمل كلاً من رئيس الجمهورية ووزير الداخلية مسؤولية ذلك.
- تعرب عن تضامنها مع كل المواطنين والمواطنات الذين حرّموا من حقهم الدستوري في التظاهر وتعرضوا إلى أشكال متخلفة وهمجية من القمع بمن فيهم صحافيات وصحفيون لم يفعلوا غير ممارسة عملهم في التغطية والإخبار.
- تؤكد دعمها المطلق لكل أشكال التظاهر والاحتجاج والتجمع والتعبير والتي تعتبرها أحد أهم مكاسب الثورة، وستبقى آليات ضغط مستمرة ومؤثرة على منظومة الحكم من أجل مراجعة سياسات التنمية ومقاومة الفساد والإرهاب وكل مقومات الاستبداد واحترام الحقوق والحريات؛
- تدعو السلطات القضائية لتحمل مسؤولياتها وفتح تحقيق في الممارسات الأمنية التعسفية التي طالت مئات التونسيين والتونسنيات مما ألحق أضراراً بدنية ونفسية بالغة بالعشرات منهم/ن، من أجل تطبيق القانون ووضع حدّ لإفلات الجناة من العقاب مثلما تعودوا على ذلك طوال عقود.

كما تعلن المنظمات الممضية عن عقد ندوة صحفية يوم الثلاثاء 18 [كانون الثاني/ يناير] جانفي 2022 على الساعة العاشرة صباحاً بمقر النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين لتقديم معطيات إضافية عن التعاطي الأمني مع المتظاهرين يوم عيد الثورة وطرق الرد الجماعي عليه.

المنظمات المؤقتة:

- النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
- الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
- منظمة البوصلة
- منظمة محامون بلا حدود
- جمعية بيتي
- الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية
- جمعية تكلم من أجل حرية التعبير والإبداع
- اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل
- الجمعية التونسية للعدالة والمساواة - دمج
- لجنة اليقظة من أجل الديمقراطية في تونس ببلجيكا
- الشبكة الأوروبية المتوسطية للحقوق
- اللجنة من أجل الحريات واحترام حقوق الإنسان في تونس
- فيدرالية التونسيين للمواطنة بين الضفتين
- جمعية الكرامة للحقوق والحريات
- جمعية تفعيل الحق في الاختلاف
- جمعية مواطنة وحريات
- المفكرة القانونية - تونس
- الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية
- التحالف التونسي للكرامة ورد الاعتبار

جهة الإصدار: النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين.

المصدر: الصفحة الرسمية للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين على فيسبوك، 2022/1/15، شوهدي في 2022/3/7، في: <https://bit.ly/3awBhkG>

الوثيقة (8)

بيان منظمة العفو الدولية تعرب فيه عن قلقها من تراجع الحريات في تونس

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إن القيود الجديدة المتعلقة بفيروس كوفيد-19 في تونس، والتي تحظر جميع التجمعات العامة، تفرض فعليًا حظرًا شاملاً على المظاهرات العامة، وبالتالي تعوق حقوق الناس في حرية التعبير والتجمع السلمي. في 13 جانفي [كانون الثاني]، دخلت القيود حيز التنفيذ، وسط مؤشرات على تزايد عدم التسامح مع المعارضة، وقبل يوم واحد من المظاهرات المزمعة ضد الرئيس قيس سعيد في الذكرى 11 لإطاحة الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي.

وقالت آمنة القلاي، نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية: "في كانون الثاني/يناير من كل عام، يحيي التونسيون ذكرى الثورة التونسية عبر النزول إلى الشوارع للتعبير عن مطالبهم. من الضروري عدم استخدام الأزمة الصحية لوباء فيروس كوفيد-19 ذريعة لقمع الحقوق بشكل عام أو الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي بشكل خاص".

"في ظل القيود الجديدة، ثمة خطر من أن يؤدي رد السلطات على المظاهرات إلى استخدام غير ضروري للقوة أو الاعتقالات التعسفية، وهي سمة مشينة من سمات أعوان الأمن في مراقبة العديد من المظاهرات العامة في السنوات الأخيرة. نطالب السلطات التونسية بتعديل القواعد الجديدة لتتماشى مع التزامات تونس الدولية".

تقول الحكومة التونسية إن القيود الجديدة، التي تم الإعلان عنها على صفحة رئاسة الحكومة على فيسبوك، تهدف إلى مكافحة انتشار فيروس كوفيد-19. وستبقى سارية المفعول مدة أسبوعين قابلة للتجديد وتتم المراجعة من قبل وزارة الصحة. ارتفعت حالات الإصابة اليومية بفيروس كوفيد-19، ومعدل الفحص الإيجابي بشكل حاد في الأيام الأخيرة، وفقًا لوزارة الصحة. ومع ذلك، فإن الحظر المفروض على التجمعات العامة يتعدى كل الحدود. في حين أن الدول قد تقيد الحق في التجمع السلمي لحماية الصحة العامة، يجب أن تكون القيود ضرورية ومتناسبة ولا تفرض بصورة شاملة. يجب على السلطات بدلاً من ذلك تقييم كل حالة تجمع على حدة.

أدت الإجراءات التي قام بها سعيد، منذ 25 جويلية [تموز] 2021 لتركيز السلطة في يديه - بما في ذلك تعليق البرلمان ومعظم الدستور التونسي، ومنح نفسه السلطة التنفيذية الشاملة والحق في التشريع بمرسوم - إلى استقطاب المجتمع التونسي، وإثارة نقاش عام حاد حول مستقبل البلاد.

منذ 25 جويلية [تموز]، نظم أنصار سعيد ومعارضوه مظاهرات عامة، وقد سمحت السلطات بالمضي قدماً فيها دون عوائق إلى حد بعيد. إلا أن السلطات القضائية، بما في ذلك المحاكم العسكرية، قامت بشكل متزايد، بالتحقيق مع الأشخاص ومقاضاتهم لانتقادهم الرئيس علناً. في جانفي [كانون الثاني] 2021، استخدمت الأجهزة الأمنية القوة غير القانونية ردًا على الاحتجاجات الواسعة النطاق بشأن المظالم الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك التعدي بالضرب على المتظاهرين، وإطلاق الغاز المسيل للدموع بشكل عشوائي في المناطق السكنية.

تكفل المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صادقت عليه تونس، الحق في التجمع السلمي.

وتنص المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون - التي وضعتها الأمم المتحدة - على أنه لا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين استعمال القوة إلا في حالة الضرورة القصوى، ووفقاً لما ينص عليه القانون، وحيث يظل الضرر الناجم عن استخدام القوة متناسباً إلى الهدف الذي يسعون إليه. وهذا ما تظهره أيضاً مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

واختتمت آمنة القلاي قائلة: "على مدار الأشهر الخمسة الماضية، رأينا مؤشرات مقلقة على تزايد عدم تسامح السلطات مع الآراء المختلفة. ويجب على الرئيس قيس سعيد إلغاء جميع القيود التي قد تنتهك حقوق الإنسان ضمناً، والالتزام علناً باحترام القانون والمعايير الدولية".

جهة الإصدار: منظمة العفو الدولية.

المصدر: منظمة العفو الدولية، 2022/1/17، شوهدي في 2022/3/7، في: <https://bit.ly/3awdXng>

الوثيقة (9)

بيان منظمة "هيومن رايتس ووتش" بشأن استمرار القمع ضد المتظاهرين السلميين في السودان

قالت "هيومن رايتس ووتش" اليوم إن قوات الأمن السودانية هاجمت بشكل متكرر أو استخدمت القوة المفرطة غير الضرورية، بما فيها القوة القاتلة، ضد المتظاهرين السلميين في الخرطوم. في 17 يناير [كانون الثاني] 2022 وحده، سجلت مجموعات الأطباء مقتل سبعة متظاهرين بالذخيرة الحية، وثقت هيومن رايتس ووتش ثلاثة حوادث منها.

في أعقاب الانقلاب العسكري في 25 أكتوبر [تشرين الأول]، اندلعت احتجاجات عديدة في مختلف أنحاء السودان، لا سيما العاصمة الخرطوم. وبحسب "لجنة أطباء السودان المركزية"، قتلت قوات الأمن 79 شخصاً بينهم امرأة وتسعة أطفال. كان 17 كانون الثاني/ يناير هو ثاني أكثر الأيام دموية منذ الانقلاب.

قال محمد عثمان، باحث السودان في هيومن رايتس ووتش: "على مدار أكثر من ثلاثة أشهر، تسببت قوات الأمن السودانية في أضرار جسدية خطيرة، وقاتلة في كثير من الأحيان، لقمع الاحتجاجات. ومع ذلك، وبعد سنوات من الإفلات من العقاب ورد الفعل الدولي الوديع على انقلاب القادة العسكريين في السودان، ارتكب هؤلاء جرائم خطيرة ضد المدنيين دون عواقب".

قابلت هيومن رايتس ووتش عن بعد ثمانية شهود على أحداث 17 كانون الثاني/ يناير، منهم شهود على ثلاث من حوادث قتل المتظاهرين السبعة، وطبيب في الخرطوم. كما حللت ستة مقاطع فيديو وثماني صور من 17 كانون الثاني/ يناير منشورة على "فيسبوك". لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من التحقيق في الأدلة المحيطة بعمليات القتل الأربع الأخرى المبلغ عنها أو تقييمها بشكل مستقل، رغم أن مجموعات الأطباء سجلت أسماء الضحايا وتفاصيلهم.

قال شهود إن شرطة مكافحة الشغب و"قوات الاحتياطي المركزي"، وهي وحدة شرطة عسكرية، قادت الرد العنيف في 17 كانون الثاني/ يناير. قال ستة شهود إن القوات استخدمت الذخيرة الحية ضد المتظاهرين العزل في مواقع متعددة على مدار اليوم. قامت الشرطة النظامية بضرب واعتقال المتظاهرين السلميين.

حوالي الساعة 1 بعد الظهر، وصل المتظاهرون إلى "محطة شروني للحافلات"، على بعد كيلومترين جنوب القصر الرئاسي. قال ثلاثة شهود إن قوات شرطة مكافحة الشغب، والتي يرتدي رجالها الزي الأزرق المموه، تمركزت بأعداد كبيرة في مكان قريب. قال شهود إن المتظاهرين توقفوا على بعد حوالي 20 مترًا من قوات الشرطة وبدأوا بالهتاف.

قال متظاهر عمره 23 عامًا كان في مقدمة الاحتجاج: "فجأة، بدأت شرطة مكافحة الشغب بإطلاق الغاز المسيل للدموع علينا. لم يكن هناك تحذير ولا استفزاز من جانبنا".

قال متظاهر آخر (26 عامًا) إن شرطة مكافحة الشغب أطلقت قنابل الغاز مباشرة على المتظاهرين في مقدمة الموكب: "بينما كنا نتراجع بحثًا عن ملجأ من الغاز المسيل للدموع، أصبت في ظهري بقنبلة. كما رأيت متظاهرين آخرين يصابون في الرأس والصدر".

أكد ثلاثة شهود أن الشرطة لم تصدر إنذارات شفوية أو تعليمات بفرض المظاهرة قبل إطلاق الغاز المسيل للدموع. قال أحد المتظاهرين إنه بدأ مع آخرين بالقاء الحجارة وعبوات الغاز المسيل للدموع ردًا على الشرطة.

يؤكد مقطع فيديو نُشر على فيسبوك روايات الشهود. ويظهر في الفيديو عربة مصفحة رباعية الدفع وصفين لحوالي 45 شرطياً من مكافحة الشغب عند تقاطع قريب من محطة شروني للحافلات على بعد 250 مترًا شمال محطة الباصات. في الفيديو، يمنع عناصر الشرطة دخول الطريق المؤدي إلى القصر الرئاسي.

تجمع المتظاهرون على بعد 15 إلى 20 مترًا، على الجانب الآخر من التقاطع، وهم يهتفون ويحملون لافتات. يظهر أربعة متظاهرين في مقدمة الحشد يشبكون أيديهم لتشكيل سلسلة بينما يديرون ظهورهم للشرطة. يمكن رؤية سحابة من الغاز ومتظاهرون يهربون من الشرطة.

إطلاق عبوات الغاز المسيل للدموع مباشرة على الناس قد يسبب إصابات خطيرة، خاصة من هذه المسافة القريبة، وينتهك المعايير الدولية. أفاد مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في منتصف كانون الثاني/ يناير أن أكثر من ربع المصابين منذ الانقلاب أصيبوا مباشرة بقتال الغاز المسيل للدموع.

من خلال مطابقة المعالم الظاهرة في الفيديو مع صور الأقمار الصناعية، حددت هيومن رايتس ووتش الموقع على أنه محيط محطة شروني للباصات. تُظهر لقطات من الفيديو مواقع المتظاهرين والشرطة.

قال شاهدان إن قوات الاحتياطي المركزي ظهرت من الشرق بعد حوالي 30 دقيقة. قال متظاهر عمره 27 عامًا إنه رأى ما بين 20 و30 عنصرًا من الاحتياطي المركزي، بعضهم أطلق الذخيرة الحية على المتظاهرين. بينما لم يتمكن هذا المتظاهر من التعرف على أسلحتهم، حددت هيومن رايتس ووتش في فيديو نُشر على فيسبوك عنصرًا في الاحتياطي المركزي من خلال زيه الكاكي المموه. كان يحمل بندقية هجومية "كلاشينكوف" قابلة للطلي ويصوب نحو المتظاهرين.

قال شاهد آخر كان عند متراس وضع بشكل ارتجالي على الجانب الشرقي من محطة الحافلات إنه رأى أول وأبل من الرصاص لكنه بقي مع آخرين عند الحاجز هناك. رأى مركبتين تقتربان: سيارة كاكية اللون تابعة لقوات الاحتياطي المركزي، وشاحنة "بيك-آب" بيضاء لا تحمل لوحة وعناصر يرتدون ملابس مدنية في الخلف.

قال الشاهد إنه بين الساعة 2 و2:30 بعد الظهر، سمع عيارات نارية بينما كان المتظاهرون يرشقون الحجارة على عناصر الاحتياطي المركزي المسلحين الذين كانوا يقتربون منهم. رأى متظاهرًا يُصاب وينزف. علم لاحقًا أنه عثمان الشريف (40 عامًا)، والذي توفي لاحقًا. ذكر تقرير الطبيب أنه أصيب بطلقات نارية في الحوض والفخذ الأيمن.

بعد ذلك بوقت قصير، قال متظاهر آخر، عمره 26 عامًا، إنه انتشر مع متظاهرين آخرين حول محطة الحافلات، بينما طاردتهم شرطة مكافحة الشغب، والاحتياطي المركزي، والشرطة العادية، واعتقلوا بعضهم وضربوا آخرين بالهراوات وأعقاب البنادق.

قال أربعة متظاهرين إن رد القوات الأمنية اشتد حوالي الساعة 3 بعد الظهر، عندما انسحب المتظاهرون من الشارع وتجمعوا لمنع قوات الأمن من الوصول إلى "مستشفى الجودة"، حيث كان يُنقل المتظاهرون المصابون. داهمت قوات الأمن في مناسبات عدة المرافق الصحية وتحشرت بالطواقم الطبية والمرضى.

قال ثلاثة شهود إنهم، بين الساعة 3:30 و4:30 بعد الظهر، رأوا متظاهرين - حسن إبراهيم البشير (29 عامًا) والحاج مالك (21 عامًا) - يصابان بعيارات نارية قاتلة في الشارع بالقرب من مستشفى الجودة، وإصابة آخرين.

قال صديق للبشير كان معه: "القوة المهاجمة الرئيسية كانت شرطة مكافحة الشغب، المكونة من عدد من عناصر المشاة وبعض الشاحنات. سمعت عيارين ناريتين. فجأة شعرت برصاصة تصيب ذراعي. نظرت إلى حسن لأخبره أنني أصبت. في تلك اللحظة، صرخ عليّ حسن ليخبرني أنه أصيب برصاصة في عينه ورأيت الدماء تغطي رأسه. أمسكت بيده وطلبت من الآخرين مساعدتي في حمله بعيدًا. طوال الطريق إلى المستشفى لم أهتم بإصابتي وأملت أن يكون على ما يرام. لكنه لم يكن كذلك. فقد توفي لاحقًا".

أكد مصدر طبي أن البشير أصيب برصاصة في رأسه وتوفي في المستشفى.

قال شاهدان على مقتل الحاج إن عناصر الاحتياطي المركزي أطلقوا النار عليهم من البنادق خلف متراسهم، على بعد 300 متر من مستشفى الجودة. قالوا إنهم رأوا أيضًا شرطة مكافحة الشغب تطلق الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية.

رأى متظاهر عمره 26 عامًا عنصرًا من قوات الاحتياطي المركزي يصوب بندقيته على المتظاهرين من وراء ساتر. اقترب آخر، مشيرًا إلى بعض المتظاهرين في المقدمة، وكأنه يعطيه تعليمات لتصويب البندقية. قال المتظاهر: "بعد ثوانٍ قليلة، أطلق [عنصر الاحتياطي المركزي] النار، وسقط أحد المتظاهرين على الأرض. فيما بعد اكتشف أنه كان الحاج مالك. كان قميصه مغطى بالدماء. أصيب برصاصة بينما كان وراء متراس من الورق المقوى".

وذكر تقرير طبي أن الحاج أصيب بغيار ناري في الصدر.

حللت هيومن رايتس ووتش مقطع فيديو لهذا الحدث نُشر على فيسبوك. على تقاطع يبعد 1.5 كيلومتر جنوب محطة الحافلات وبالقرب من مستشفى الجودة، تجثم ثلاث مجموعات من المتظاهرين خلف ألواح من الورق المقوى بينما يلقي آخرون الحجارة والمقذوفات على الشرطة والمركبة المدرعة. يسقط متظاهر خلف متراس من الورق المقوى على الأرض ومجموعة من المتظاهرين يتجمعون حوله ويقتادونه بعيدًا عن الشرطة.

قبل دقائق من ذلك، يمكن رؤية أحد عناصر الاحتياطي المركزي يرتدي الزي الكاكي وهو يصوب بندقية كلاشينكوف قابلة للطي على المتظاهرين.

حوالي الساعة 5:30 مساءً، تفرق المتظاهرون حول محطة الوقود والمستشفى، لكن شاهدين شاهدًا ثلاث مجموعات من الشرطة تعتقل وتضرب المتظاهرين والمارة في الأحياء السكنية في الدير حتى الساعة 7 مساءً. رأى متظاهر عمره 23 عامًا الشرطة تلاحق المتظاهرين داخل منازل في أماكن متعددة في المنطقة.

قالت هيومن رايتس ووتش إن دعوات الأطراف الإقليمية والدولية للجيش لوقف القمع لم يكن لها أي تأثير. نفت قوات الأمن استخدام الذخيرة الحية وزعمت أنها تستخدم "القوة المناسبة". وثقت هيومن رايتس ووتش استخدام القوة المفرطة والقاتلة في مدينة بحري بالخرطوم من قبل قوات الاحتياطي المركزي، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر، عندما قُتل 12 متظاهرًا. كما تورطت وحدات عسكرية من القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، وعناصر مجهولون يرتدون ملابس مدنية في انتهاكات ضد المتظاهرين منذ الانقلاب.

تخضع الشرطة للقيادة المباشرة للمدير العام للشرطة، الذي يتبع لوزير الداخلية. يتبع الجيش، بما في ذلك القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، لـ "مجلس السيادة"، الذي يمارس الرئاسة الجماعية.

عقب أحداث 17 كانون الثاني/ يناير، دعا حوالي 150 مدعيًا، وقاضيًا، ومستشارًا قانونيًا من وزارة العدل إلى إجراء تحقيقات حقيقية ذات مصداقية وإشراف النيابة على مراكز الاحتجاز والتعامل مع الحشود.

قال مدّع عام في الخرطوم لهيومن رايتس ووتش في 22 كانون الثاني/ يناير إن مشاركة قوات متعددة، بما فيها وحدات عسكرية، تعقّد جهود النيابة لتحديد تسلسل قيادي واضح وضمان محاسبة جميع القوات المسؤولة عن الانتهاكات.

قال عثمان: "رد الجيش مرارًا وتكرارًا على المعارضة المدنية الشعبية بالقتل غير القانوني والاعتقال التعسفي والانتهاكات الأخرى، ومع ذلك يواصل الشعب السوداني الضغط من أجل التغيير. على المجتمع الدولي ألا يكتفي بمراقبة المحتجين عن بعد، بل أن يستجيب بقوة لدعواتهم إلى تعزيز العدالة في السودان".

الوثيقة (10)

أحزاب التيار الديمقراطي والتكتل والجمهوري: عزم سعيد حل مجلس القضاء محاولة مفضوحة لإخضاع القضاء لسلطته

بيان

تونس في 6 فيفري 2022

إن أحزاب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات والجمهوري والتيار الديمقراطي المجتمعة بصفة طارئة في إطار تنسيقية الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية لتدارس تصريحات رئيس سلطة الأمر الواقع ليلة السادس من فيفري من مقر وزارة الداخلية، تعلن للرأي العام :

-رفضها لإعلان قيس سعيد عزمه حل المجلس الأعلى للقضاء ودعوتها سائر القضاة والأحزاب الديمقراطية والمنظمات المدنية للتصدي لهذه المحاولة المفضوحة لإخضاع القضاء لسلطة الانقلاب.

-تذكيرها بغياب أي آلية دستورية أو قانونية تجيز لقيس سعيد حل المجلس كما يتوعد ويدعي.

-استهجانها للخطاب المتشنج الذي ما فتئ يعتمد قيس سعيد وتحريضه مناصريه على مؤسسات الدولة في استنساخ لممارسات ما يسمى "لجان حماية الثورة" ورفضها لتوظيفه ذكرى اغتيال الشهيد شكري بلعيد كما استغل قبلها الاحتجاجات المشروعة للمواطنات والمواطنين لتنفيذ مشروعه الشخصي وتركيز حكم فردي خارج التاريخ وبعيد عن الاستحقاقات الحقيقية للثورة في العدالة والكرامة.

-تأكيدا على أن استقلال السلطة القضائية يبقى شرطا أساسيا لتحقيق العدالة وضمان الديمقراطية وطمأنة المستثمرين ودعم جهود تمويل ميزانية الدولة وعلى أن الإصلاح الحقيقي للقضاء الذي لا زالت الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية تطالب به يكون بتحريره من مختلف الضغوطات والولاءات لا بإخضاعه لسلطة الشخص الواحد.

-تمسكها بكشف الحقيقة كاملة في اغتيال الشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي دون تدخل سياسي ولا توظيف أو تباطؤ باعتبار ذلك استحقاقا وطنيا لا يمكن أن يخضع للمساومة.

رحم الله شهداء الثورة وشهداء الانتقال الديمقراطي.

جهة الإصدار: أحزاب التيار الديمقراطي والتكتل والجمهوري.

المصدر: الصفحة الرسمية للحزب الجمهوري على فيسبوك، 2022/2/6، شوهدي في 2022/3/7، في: <https://bit.ly/3tiJ10y>

الوثيقة (11)

بيان رئاسة مجلس النواب التونسي: ما يقوم به قيس سعيد تفكيك منهجي لمؤسسات الديمقراطية ودولة القانون

بيان رئاسة المجلس

تونس في 6 فيفري 2022

تتابع رئاسة مجلس نواب الشعب الإساءة المتواصلة منذ أشهر من قبل الرئيس قيس سعيد في حق المجلس الأعلى للقضاء وما صلب ذلك من تحريض متواتر على السيدات والسادة القضاة، ويأتي كل ذلك في سياق التفكيك المنهجي لمؤسسات الديمقراطية ودولة القانون عن طريق المس من استقلالية القضاء ووضع اليد عليه وضرب أهم ضمانة لإقامة العدل. ويهم رئاسة المجلس في هذا الشأن أن:

- تستنكر مواصلة الرئيس في استهدافه للدستور الذي تبنى الفصل بين السلطات وأسس لاستقلال السلطة القضائية.
- تعبر عن تضامنها المطلق مع السلطة القضائية ودفاعها عن استقلاليتها.
- ترفض المس الأحادي بالمجلس الأعلى للقضاء وتعتبر أن أي إصلاح لهذا المرفق له أسسه الدستورية وشروطه القانونية.
- تهيب بالسيدات والسادة النواب الوقوف صفًا واحدًا إلى جانب السلطة القضائية ودعمها في الحفاظ على استقلاليتها.
- تدعو كافة المنظمات الوطنية والأحزاب والمجتمع المدني وكافة الشعب التونسي إلى الوقوف إلى جانب السلطة القضائية من أجل الدفاع عن دولة القانون والمؤسسات شرط كل عدالة وحرية وكل نظام ديمقراطي.

رئاسة مجلس نواب الشعب

جهة الإصدار: البرلمان التونسي.

المصدر: الصفحة الرسمية لراشد الغنوشي على فيسبوك، 2022/2/6، شوهد في 2022/3/7، في: <https://bit.ly/3axogY8>

الوثيقة (12)

المجلس الأعلى للقضاء التونسي يرفض حل المجلس



تونس في 2022/02/06

بلاغ

إن المجلس الأعلى للقضاء وبعد اطلاعه على إعلان رئيس الجمهورية عزمه الغوري حل المجلس في الكلمة التي توجه بها من مقر وزارة الداخلية فجر يوم الأحد 6 فيفري 2022 بهمة التوجه لعموم القضاء وللرأي العام بما يلي:

أولاً: يعبر عن رفضه حل المجلس في ظل غياب كل آلية دستورية وقانونية تجيز ذلك ويتمسك برفضه المساس بالبناء الدستوري للسلطة القضائية والإهدار المفاجئ والمسقط لكافة ضمانات استقلالية القضاء في تقويض واضح للدستور والمواثيق والمعاهدات الدولية المصادق عليها، وفي تجاوز بين لنتائج انتخابات ثلثي أعضائه،

ثانياً: يرفض المساس بالأمان الوظيفي للقضاة وإخضاع مساراتهم الوظيفية والتأديبية لوضع قانوني انتقالي مجهول العواقب وفقد لكافة الضمانات تنفرد السلطة التنفيذية بصياغته وإدارته،

ثالثاً: يرفض اتهام المجلس بالتقصير ويدعو إلى الكف عن مغالطة الرأي العام بأن المجلس هو المكلف بالفصل في القضايا والمسؤول عن مآلها، وبهمه التذكير بأنه وجه في عديد المناسبات بلاغات وإعلامات ومراسلات لوزارة العدل لإجراء الأبحاث قصد التحري في الاختلالات المزعومة في عدد من القضايا التي تم تداولها لدى الرأي العام ومنها قضايا الاغتيالات السياسية والملف القضائي المعروف بالجهاز السري وقضايا الفساد المالي إلا أنه لم يتلق ردوداً من الوزارة في شأنها،

رابعاً: يعلن مواصلة تعهده بمهامه ويدعو عموم القضاء إلى التمسك بمجملهم باعتبارهم الضمانة الوحيدة التي تقيهم من خطر المساس باستقلاليتهم في أداء واجبه وخطر تعريضهم للضغط والتقيط للنفاذ عن وضعهم الدستوري،

خامساً: يرفض الرسالة المتواصلة لرئيس وأعضاء المجلس والقضاة وما صاحبها من تجييش وتأليب وتحريض ضدهم، ويحمل رئيس الجمهورية والسلطة الأمنية المسؤولية عن إيقاف ذلك فوراً.

عن المجلس الأعلى للقضاء

رئيس المجلس

8 مكر، نهج مصطفى صقر آلان سافري 1002 تونس 8 bis, rue Mustapha Sfar Alain Savary 1002 Tunis

جهة الإصدار: المجلس الأعلى للقضاء.

المصدر: الصفحة الرسمية للمجلس الأعلى للقضاء على فيسبوك، 2022/2/6، شوهدي في 2022/3/7، في: <https://bit.ly/3NXGjoZ>

الوثيقة (13)

حزب العمال: سعيد يغرس مخالفه في القضاء ويواصل تحقيق مشروعه الشعبي الاستبدادي



قيس سعيد يغرس مخالفه في القضاء كحلقة جديدة في تحقيق مشروعه الشعبي الاستبدادي

في خطوة لم تحترم أبسط الشكليات، وفي ساعة متأخرة من ليلة 6/5 فيفري ومن مقر وزارة الداخلية أعلن قيس سعيد أمام وزيره المعين وعدد من المسؤولين الأمنيين، قراره بحل المجلس الأعلى للقضاء.

كما قامت القوات الأمنية صباح يوم الاثنين 7 فيفري وبناء على ذلك التصريح السياسي بإقفال مقر المجلس ومنع أعضائه وموظفيه من دخوله.

ومن المعلوم أنّ هذا المجلس بشكل خاص والقضاء بشكل عام ظل لفترة طويلة موضوع تشهير مستمر من قيس سعيد وأنصاره لا من منطلق الدفاع عن سلطة قضائية مستقلة وعادلة، وإنما من منطلق العمل على إخضاع القضاء وتحويله إلى مجرد سلك من الأسلاك التابعة لحكومته والسلطة التنفيذية عامة التي هي في قبضته.

وكالعادة استغل قيس سعيد الحالة التي عليها القضاء وما ينخره من فساد ويعيشه من توظيف من مختلف السلطات المتعاقبة منذ عقود لتبرير الخطوة التي أقدم عليها بعنوان الإصلاح الكاذب. وهو نفس الأسلوب الذي استعمله لتصفية البرلمان والاستحواد على صلاحيات السلطة التشريعية بعد أن وضع يده بالكامل على السلطة التنفيذية وحول الحكومة إلى مجرد مجموعة من الموظفين تحت إمرته.

إنّ حزب العمال:

- يُدين هذه الخطوة اللادستورية واللاقانونية التي تهدف إلى وضع اليد على هذا العرفق لاستكمال شروط السيطرة على مفاصل القرار في الدولة والبلاد سائرا بذلك في نفس نهج الدكتاتورية قبل الثورة زمن حكم حزب الدستور وبعدها مع حكم حركة النهضة وحلفائها وأذنابها.

- يعتبر أنّ تصريحات قيس سعيد ونظرته إلى السلطة القضائية تشكل خطرا جديا حاضرا ومستقبلا على الحريات والعدالة ودولة القانون التي لن تتحقق إلا بسلطة قضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية بشكل خاص وعن أهواء الحكام ونزواتهم ومصالحهم الفلوية.

- يُذكر بموقفه المبدئي من كل سياسات إخضاع القضاء سواء زمن الدكتاتورية أو زمن حكم النهضة التي اختزنت القطاع عموديا وأفقيا ووظفته لخدمة مصالحها وإخفاء جرائمها التي تهم الإرهاب والفساد وفي مقدمة ذلك ملف الاغتيالات السياسية والتسفير إلى يار التوتور.

- يساند كل تحركات القضاء الشرفاء دفاعا عن استقلالية وكرامة القطاع ومن أجل وضع أسس سلطة قضائية في خدمة العدالة والحرية والمساواة بامتياز ذلك استحقاقا من استحقاقات الثورة وشرطا من شروط الديمقراطية الفعلية مؤكدا أنّ هذه المعصية وإن كان للقضاء دور مهم في تحقيقها فهي تهم كافة القوى الحية في المجتمع المعنية بإقامة دولة القانون العادلة.

- يتنبّه إلى مخاطر تمدد مشروع قيس سعيد الشعبي الاستبدادي ليطال فضاءات جديدة تتعلق بالإعلام والأحزاب والجمعيات والمنظمات الوطنية وما يتّسبى من هيلات دستورية مستقلة بقطع النظر عن هزائها وتعطلها، ذلك أنّ هدف قيس سعيد الحقيقي ليس الانتقال إلى نظام أفضل من الأنظمة الاستبدادية التي حكمت بلادنا قبل الثورة أو أفضل من منظومة حكم حركة النهضة وحلفائها التي حكمت بعد الثورة بل هدفه هو استغلال الأوضاع المعاصرة لتصفية مكاسب الثورة وتركيز نظام استبدادي للشعب والوطن معا.

حزب العمال

تونس في 8 فيفري 2022

1 نهج شكيب أرسلان 1002 بلندير تونس

الهاتف: 71283365 - 71283360

www.albadil.org

جهة الإصدار: حزب العمال.

المصدر: الصفحة الرسمية لحزب العمال على فيسبوك، 2022/2/6، شوهد في 2022/3/7، في: <https://bit.ly/3awDKvs>

الوثيقة (14)

مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: حل مجلس القضاء يقوّض بشكل خطير سيادة القانون



عربي < الأخبار والأحداث < عرض الأخبار



باشيوليت: إن حل مجلس القضاء الأعلى في تونس يقوّض بشكل خطير سيادة القانون في البلاد

جنيف (في 8 شباط/ فبراير 2022) - حثّت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشيوليت يوم الثلاثاء الرئيس التونسي على إعادة العمل بمجلس القضاء الأعلى، محذرة من أن حله سيقوّض بشكل خطير سيادة القانون والفصل بين السلطات واستقلال القضاء في البلاد.

وكان رئيس الجمهورية قد أعلن يوم الأحد قراره بحل مجلس القضاء الأعلى، وهو هيئة مكلفة بضمان حسن سير القضاء واحترام استقلاله، ويتعين معظم المناصب القضائية في البلاد. وقد حظي بالترحيب عند تأسيسه في العام 2016 باعتباره خطوة عملاقة نحو توطيد سيادة القانون وفصل السلطات واستقلال القضاء في تونس.

وأعلنت باشيوليت قائلته: "من الواضح أنه لا بدّ من بذل المزيد من الجهود المثبتة كي تتماشى تشريعات قطاع العدالة وإجراءاته وممارساته مع المعايير الدولية المعمول بها، إلا أن حلّ مجلس القضاء الأعلى شكّل تدوّرًا بارزًا في الاتجاه الخاطئ. فحلّه يعد انتهاكًا واضحًا لالتزامات تونس بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان".

وقد طوّقت قوى الأمن الداخلي مكاتب مجلس القضاء الأعلى ومنعت أعضائه وموظفيه من دخول المبنى. وفي موازاة ذلك، استهدفت حملات من الكراهية والتهميد عبر الإنترنت أعضاء المجلس. وشددت المفوضة السامية على ضرورة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية أعضاء المجلس وموظفيه.

هذا هو آخر تطوّر في مسار مثير للقلق تشهده البلاد. ففي 25 تموز/ يوليو 2021، علّق الرئيس أصالح البرلمان وتولى جميع الوظائف التنفيذية. ومنذ ذلك الحين، برزت محاولات متزايدة لخلق المعارضة.

التهني

جهة الإصدار: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2022/2/8، شوهد في 2022/3/7، في: <https://bit.ly/3mjUIQD>

الوثيقة (15)

بيان المجلس الأعلى للقضاء: تعيين سعيّد مجلساً مؤقتاً للقضاء يخالف الدستور والقوانين النافذة



تونس في 2022/02/10

بلاغ

إن المجلس الأعلى للقضاء ومتابعة منه لمستجدات الوضع القضائي وخصوصاً إعلان وزيرة العدل يوم الأربعاء 09 فيفري 2022، أن رئيس الجمهورية يتجه إلى تكليف هيئة أو مجلس مؤقت يقوم مقام المجلس الأعلى للقضاء المنتخب وذلك خارج إطار أحكام الدستور والقوانين النافذة:

وإذ ينبّه إلى أنّ السلطة التأسيسية الأصلية هي من أحدثت المجلس الأعلى للقضاء كمؤسسة دستورية بما يتعذر معه عن كافة السلطات الحالية المساس بوجوده،

وإذ يجدد رفضه المطلق المساس بمقتضى المراسيم بالبناء الدستوري للسلطة القضائية خارج إطار مبادئ الشرعية والتأسيس لوضع انتقالي يتعارض مع الدستور ومع مصلحة العدالة وحقوق المواطنين والضمانات الهيكلية والوظيفية المكفولة للقضاة،

يعلن أن المجلس الأعلى للقضاء بتركيبته الحالية هو المؤسسة الدستورية الشرعية الوحيدة الممثلة للسلطة القضائية ويسجل أن إحداث أي جسم انتقالي بديل له هو في عداد المعدوم ولا أثر قانوني له.

عن الجلسة العامة
رئيس المجلس

8 مكر، نهج مصطفى صفر آلان سافاري 1002 تونس 8 bis, rue Mustapha Sfar Alain Savary 1002 Tunis

جهة الإصدار: المجلس الأعلى للقضاء.

المصدر: ألتر تونس، 2022/2/10، شوهد في 2022/3/7، في: <https://bit.ly/3GYVJqx>

الوثيقة (16)

نقابة القضاة: مرسوم المجلس المؤقت للقضاء يكرس التبعية للسلطة التنفيذية

نقابة القضاة التونسيين
Syndicat des Magistrats Tunisiens
Tunisian Magistrates Union

قصر العدالة، باب بنات، تونس
Palais de la Justice, Bab Benet, Tunis (Tunisie)
الهاتف/الفاكس : +216 71 56 51 66 : (Telephone/Fax)
البريد الإلكتروني : smt.tunisie@gmail.com : (E-mail)

نقابة القضاة التونسيين

تونس في 2022/02/14

بيان

إن نقابة القضاة التونسيين وعلى إثر صدور المرسوم عدد 11 لسنة 2022 المؤرخ في 13 فيفري 2022 والمتعلق بإحداث المجلس الأعلى المؤقت للقضاء بهما أن توضح لعموم السادة القضاة وللرأي العام ما يلي :

- 1- تذكّر نقابة القضاة بموقفها المبني المعلن عنه من سابق والمتمثل في الحفاظ على المكتسبات المكرّسة لأستقلالية السلطة القضائية كسلطة من بين السلطات الثلاث في الدولة مع تأكيدها على ضرورة الإصلاح بما يدعم تلك الإستقلالية ويؤسس ل ضماناتها الدستورية والقانونية.
- 2- تؤكد نقابة القضاة أنها متمسكة إلى الآن بدعوته الإصلاحية التي سبق أن تولت طرحها منذ سنة 2020 والتي تتعلق بالمنظومة القضائية ككل وبالمجلس الأعلى للقضاء كمكسب وأساس من أسس الإستقلالية .
- 3- تشدّد النقابة على أن المنهج الإصلاحى يقتضى القطع مع منظومة الفساد وكل مظاهرها كالقطع بصفة كلية مع كل تبعية للسلطة التنفيذية وتبين في هذا الإطار أن المرسوم عدد 11 كرس في فصول منه تلك التبعية للسلطة التنفيذية من خلال آليات التعيين والإعفاء وتذكّر نقابة القضاة في خصوص هذه المسألة أن موافقها ثابتة ومبدئية برفض آلية الإعفاء كوسيلة ضغط وتهريب وتدعو إلى المحاسبة وفتح الملفات في الأطر القضائية مع توفير كل الضمانات القانونية التي تكفل حق الدفاع ومبدأ المواجهة وتؤكد أنها كانت وستظل دوما مع المحاسبة دون ترذيل السلطة القضائية أو إخضاعها للسلطة التنفيذية .
- 4- تؤكد نقابة القضاة لعموم القضاة وللرأي العام أن المرسوم عدد 11 تمت صياغته دون الرجوع إليها للتشاور في شأنه وإبداء رأيها في خصوصه كهيكل ممثل للقضاة ودون اعتماد مقترحاتها وتصوراتها المقترمة كتابيا للسيدة وزيرة العدل بتاريخ 2022/02/08 خلال إجتماعها بها على غرار بقية الهياكل القضائية.

5- تُذكر النقابة أنها ظلت ثابتة في عدم المساس بمؤسسات السلطة القضائية وعدم ترذيل مؤسسة المجلس الأعلى للقضاء كمكسب يضمن إستقلالية القضاء وإستقلال السلطة القضائية عن باقي السلط في الدولة وتشدّد أن نقدها الموضوعي لتلك المؤسسة كان بهدف البناء والإصلاح وتذكر أن النقابة أنها لم تتبع بمناسبة نقدها وسعيها للإصلاح أسلوب الهدم والتشويه حفظاً لهيبة القضاء وحفاظاً على مؤسسات السلطة القضائية.

6- تؤكد النقابة على أهمية العمل النقابي كحق مكتسب يهدف إلى ضمان الحقوق والدفاع عن مصالح القضاء بعيداً عن كل تجاذبات أو توظيف سياسي وترفض كل مساس بهذا الحق.

7- تبين نقابة القضاء أنه سبق لها أن أكدت على ضرورة إعتداد آلية الإنتخاب فيما يتعلق بأعضاء المجلس الأعلى للقضاء تكريساً لحق القضاء في اختيار ممثليهم وبالنظر إلى كون الإنتخاب يعدّ آلية من آليات الرقابة وتنبّه في هذا السياق أن إعتداد المرسوم عدد 11 على تركيبة قضائية قائمة على آلية التعيين فيه مساس بالحق الإنتخابي للقضاة الذي تمسكت به النقابة كأساس من أسس الإصلاح.

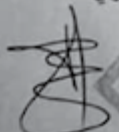
8- تؤكد نقابة القضاء إيمانها بأن إصلاح المنظومة القضائية هو رؤية متكاملة ومترابطة وتشاركية غير مسقط ولا تتلخص فقط في هيكلة المجلس الأعلى للقضاء بل تفترض تكريس كافة الضمانات القانونية لإرساء إستقلال حقيقي للسلطة القضائية بعيداً عن أية إرتباطات سياسية أو تبعية للسلطة التنفيذية التي تخلفت عن دورها المتمثل في توفير ظروف العمل الملائمة لحسن سير القضاء وتحسين البنية التحتية للمحاكم.

وتشدّد نقابة القضاء التونسيين بأنها لم ولن تحيد عن مبادئها في الدفاع عن سلطة قضائية مستقلة عن باقي السلط وعن حقوق القضاء المكتسبة وتؤكد أنها ستبقى وفيّة لأمانة تمثيل القضاء والقضاء ولا ولاء لها إلا للوطن.

عن نقابة القضاة التونسيين

رئيسة النقابة

أميرة العمري




مجلس القضاة التونسيين
Ordre des Magistrats Tunisiens

جهة الإصدار: نقابة القضاة التونسيين.

المصدر: الصفحة الرسمية لأخبار نقابة القضاة التونسيين على فيسبوك، 2022/2/14، شوهد في 2022/3/7، في: <https://bit.ly/3MrJa8t>

الوثيقة (17)

بيان المجلس الأعلى للقضاء بشأن إحداث مجلس مؤقت واعتبار ذلك اعتداءً بيّنًا وخطيرًا على استقلالية القضاء



الجمهورية التونسية
المجلس الأعلى للقضاء

تونس في 14 فيفري 2022

بيان

إن المجلس الأعلى للقضاء،

بعد اطلاعه على المرسوم عدد 11 لسنة 2022 المؤرخ في 12 فيفري 2022 المتعلق بإحداث المجلس الأعلى المؤقت للقضاء،

وإذ يجدد تمكنه بقرارات جلسته العامة المتعلقة برفض اعتباره خطرا داهما على معنى الفصل 80 من الدستور،

يعلن ما يلي :

أولاً: أن المجلس مؤسسة دستورية أحدثها المشرع الدستوري الذي له وحده صلاحية إحداث المؤسسات البديلة لها دون سواه من السلطات التشريعية الأدنى منه مرتبة، بما يكون معه إحداث ما سمي بـ "مجلس أعلى مؤقت للقضاء" بمقتضى المرسوم عدد 11 لسنة 2022 عملاً معدوماً ولا أثر له لتعارضه التام مع مبدأ الفصل بين السلطاتين التأسيسية والتشريعية، ولذلك فإن المجلس يحذر من تبعات توريط جزء من أعضائه بالصفة في المشاركة في تركيبته ويهيب بهؤلاء بالنأي بأنفسهم عن الاستجابة لذلك.

ثانياً: ينبّه إلى خطورة ما انطوى عليه المرسوم من انحراف في تطبيق الفصل 80 من الدستور واستعماله نزيعة لا لرمي المجلس فحسب بالخطر الداهم الموجب لتعديل قانونه، وإنما أيضاً لتنزيل كافة القضاة تحت طائلة الفئات المعترية خطراً داهماً مبرراً للإقدام انفرادياً ودون إعلان مسبق ولا استشارة مجلسهم، على اتخاذ تدابير استثنائية ضدهم عبر تنقيح أنظمتهم الأساسية التي أقرت جميعها منذ ستينات وسبعينات القرن الماضي مبدأ التركيبة المختلطة للمجالس العليا للقضاء بين أعضاء بالصفة وأعضاء منتخبين والتي كانت خالية كلياً عند انتصابها تأديبياً من أعضاء معيّنين وممثلين للسلطة التنفيذية،

ثالثاً: يرفض رفضاً مطلقاً ما تضمنه المرسوم من مساس ببن وجوهري بالحقوق الأساسية للقضاة المتصلة بمساراتهم الوظيفية في كافة مكوناتها من تسمية وترقية ونقلة وإحاق، وبمساراتهم التأديبية وما سبق وارتبط بها من ضمانات فعلية لحق الدفاع والحق في المحاكمة العادلة، كما يرفض بشدة



الجمهورية التونسية



المجلس الأعلى للقضاء

إحالة سلطة إدارة هذه المسارات والتحكم في مآلاتها إلى السلطة التنفيذية ويعتبر أن التفتيح الذي جاء به المرسوم في هذا المستوى يعد اعتداءً بيناً على استقلالية القضاء وتراجعا خطيرا عن المكتسبات

الدستورية والتشريعية السابق إقرارها لفائدتهم منذ ستينيات وسبعينات القرن الماضي، كما يعتبر أن الغاية من ذلك لا صلة لها بإصلاح القضاء بقدر ما انحصرت في الإقدام على تنزيل القضية منزلة الموظفين الخاضعين لإرادة السلطة التنفيذية، من جهة، وفي إقصاء غير مبرر من جهة أخرى للأعضاء من غير القضاء في تراجع واضح عما أقره الدستور من مبدأ انفتاح المجلس على سائر مكونات العدالة كمكسب ديمقراطي ثابت.

رابعا: ينبّه إلى أن كافة النصوص التشريعية بما في ذلك المراسيم، تظلّ على الدوام خاضعة للضوابط التقيدية المنصوص عليها بالفصل 49 من الدستور الذي يحجر على هذه النصوص المساس بجوهر الحقوق والحريات ويمنع النيل من مكتسباتها والتراجع عنها، ويعتبر المجلس أن ما جاء به المرسوم فيه مساس واضح بحقوق القضاء الأساسية في الترشيح للمجلس الأعلى للقضاء وفي انتخاب ممثليهم به، وإهدار لحرياتهم في تكوين النقابات والجمعيات وما يرتبط بها من حقوق نقابية ولا سيما منها الحق في الإضراب الذي لم يكن القضاء ضمن قائمة الفئات المشمولة دستوريا بمنع ممارسته.

عن المجلس الأعلى للقضاء
رئيس المجلس

8 مكر، نهج مصطفى صفر ألان سافاري 1002 تونس 8 bis, rue Mustapha Sfar Alain Savary 1002 Tunis

جهة الإصدار: المجلس الأعلى للقضاء.

المصدر: الصفحة الرسمية للمجلس الأعلى للقضاء على فيسبوك، 2022/2/14، شوهد في 2022/3/7، في: <https://bit.ly/3GYXsw1>